الداخل يستثني القدس والشتات، ويستثني، كذلك، لاجئي الضفة والقطاع الذين يشكّلون ما يزيد على ثلث سكان المناطق المحتلة، بغية التوصل الى حل يتمثّل بالحكم الاداري الذاتي الذي تعقبه (بعد ثلاث سنوات) مفاوضات للحل النهائي لا تمتلك الولايات المتحدة الاميركية الّا تصوراً سلبياً عنه، تصور يرفض حق تقرير المصير لشعبنا ويستبدله بكلام غامض عن حل كونفدرالي يتجاهل، عمداً، الجهة أو الجهات التي سوف تتشكّل الكونفدرالية العتيدة معها.

واذا كنا قد ارتأينا هذا المدخل للاجابة عن هذا السؤال، فلاننا نعتقد، كما جميع العقلاء، ان المقدمات الخاطئة لا يمكن ان تقود الّا الى نتائج خاطئة، اذا لم يبادر اصحاب القضية الى تصويب الاخطاء المنهجية الفادحة وبشجاعة ووضوح يرتقيان الى مستوى خطورة وجديّة القضايا المطروحة.

ان قضيتنا الوطنية تحصد، الآن، الثمار المرة للقراءة الخاطئة التي اجراها الجناح التجريبي في منظمة التحرير الفلسطينية، للاوضاع العالمية والاقليمية. لقد استخلص هذا الجناح من التطورات السوفياتية، في نهاية الثمانينات، وبداية تفكك آليات الحرب الباردة، ان الاوضاع باتت ناضجة لحل متوازن لمشكلات الصراع الفلسطيني والعربي ـ الاسرائيلي، وتغذى بأوهام الحل السريع، ونشر هذه الاوهام في صفوف فئات من شعبنا. ويذكر القاصي والداني الاحاديث المتكررة عن «المؤتمر الدولي» الذي سوف ينعقد خلال شهور قليلة، أو «خلال اسابيع»، عندما يجنح الخيال التجريبي بعيداً عن ضوابط الواقع الذي لا يستجيب للتمنيات المنفصلة عن حركته الفعلية. ومع نتائج حرب الخليج العدوانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، استخلص الجناح المحافظ في المنظمة درساً وحيد الجانب مفاده ان الرغبة الاميركية اصبحت ارادة لا ترد، وان لاخيار الّا الاستجابة الكاملة للخطة الاميركية بعناصرها الجوهرية. كانت تلك رؤية شديدة التبسيط والخطورة تغفل، عملياً، دور العامل الذاتي وفعله، وتتجاهل، في الواقع وليس في التصريحات، كون القضية الفلسطينية جوهر الصراع الدائر في المنطقة بما تشكّله من بؤرة تركيز لمجمل تناقضات الاوضاع. كما لم تتبيّن هذه الرؤية بالتدقيق المطلوب حاجة الولايات المتحدة الاميركية الموضوعية لاعادة ترتيب اوضاع المنطقة وفق اساليبها الاستراتيجية، واعترافها العملي، في هذا السياق، بمركزية القضية الفلسطينية، وما يعنيه هذا الاعتراف وتلك الحاجة من نقطة ارتكاز صلبة كان من الممكن، لو أُضيفت الى مصدر قوتنا الذاتية المتمثل بالانتفاضة ووحدة شعبنا السياسية وعدالة قضيتنا الوطنية المعترف بها على نطاق واسع دولياً، ان تشكّل قاعدة لحلول متوازنة نسبياً يمكن ان تلبّي الحد الادنى من مصالح شعبنا الوطنية في هذه المرحلة. ولكن الجناح التجريبي والمحافظ في القيادة الوطنية الفلسطينية عاش حالة انبهارية بالغة السلبية بعد حرب الخليج، وأجرى استخلاصات خاطئة من حالة العزلة النسبية والمؤقتة والتي لعبت الولايات المتحدة الاميركية دوراً كبيراً فيها، حيث مارست التهويل، واشكالاً من الضغوط الملموسة، أبرزها التشجيع على البطش بالجالية الفلسطينية في الكويت من أجل تطويع الموقف السياسي الوطني الفلسطيني.

وكرت سبحة الاستجابة لشروط الانخراط في العملية السياسية الجارية الآن؛ فتمّ التنازل عن حق التمثيل الشامل للداخل (بما فيه القدس) والخارج والمنبثق، بوضوح، عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا ورمز وحدته ووحدة قضيته، وتمّ القبول باستبدال قرارات الشرعية الدولية القاضية بجلاء الاحتلال من على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، وحق تقرير المصير لشعبنا بورقة الدعوة الاميركية كأساس للمفاوضات. وقد تمّت هذه التنازلات الخطيرة بخفة عجيبة، حتى ان بيكر، في جولاته المكوكية الثماني، تكلم، اكثر من مرة،